



مستجدات العمليات

تعبير المفوضية عن استيائها من تصاعد العنف مؤخراً في محافظة الحديدة. وتتابع المفوضية بقلق تصاعد احتياجات الحماية نتيجة للأحداث الجارية. وبينما تستمر المفوضية في الدعوة إلى الحل السلمي للنزاع ودعوة جميع الأطراف إلى الالتزام بواجباتها بموجب القانون الإنساني الدولي، فقد أشار مشروع رصد تأثر المدنيين الخاص بمجموعة الحماية التي تقودها المفوضية إلى حادثتين في شهر سبتمبر، حيث تم استهداف مجتمع من صيادي السمك ما أدى إلى 22 من الضحايا المدنيين.

منذ بداية العمليات العسكرية في الحديدة في يونيو 2018، نزحت داخلياً أكثر من 76,500 عائلة. ولقد قدمت المفوضية المساعدة إلى ما يقارب من 100,000 شخص كجزء من استجابة الحديدة، وستستمر في تكثيف عملياتها مع ازدياد فرار المدنيين من منازلهم وتساعد الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية. وبالتوازي مع هذا، فإن من أولويات المفوضية تعزيز استجابة الحماية للأشخاص المشمولين بحكم اختصاصها، ويتضمن ذلك توسيع برنامج المساعدات النقدية.



شريكة المفوضية، منظمة الحديدة للفتيات، تقوم بمتابعة الحماية للنازحين في مديرية الجراحي بمحافظة الحديدة. الصورة بواسطة HGF, Anwar

أرقام رئيسية



22.2 مليون
شخص بحاجة إلى
المساعدة



2 مليون نازح
داخلياً

89% من

النازحين قد مضى على نزوحهم
أكثر من سنة



956 ألف
نازح عاند من النزوح

مواد الإغاثة

الأساسية 608 ألف
نازح داخلياً تلقوا مواد الإغاثة
الأساسية

100 ألف شخص تلقوا مواد
الإغاثة الأساسية ضمن استجابة
الحديدة

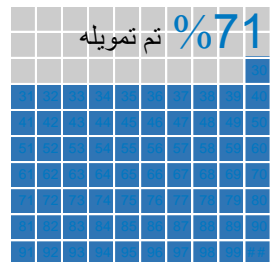


280 ألف
لاجئ وطالب لجوء



198.7 مليون
دولار التمويل
المطلوب لسنة 2018

141 مليون دولار تم تلقيها
حتى تاريخ 28 أغسطس 2018



الاستجابة للنازحين داخلياً

المفوضية حالياً، مع شريكها، وكالة السبئين للتنمية والإغاثة، عمليات صيانة المدارس التي تم إخلؤها استعداداً للعام الدراسي.

في محافظة إب، استجابت المفوضية إلى الاحتياجات الناجمة عن الفيضانات والأمطار الغزيرة التي أضرت بالمنازل والطرق. في 13 سبتمبر، شاركت المفوضية في بعثة تقييم مشتركة مع مكتب إدارة الشؤون الإنسانية، والهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة أكتد، واتحاد نساء اليمن، إلى مديرية السدة المتضررة. ولقد اعتبرت معظم المنازل التي تم تقييمها غير صالحة للسكن. ونتيجة لذلك، دعمت المفوضية 203 أسرة من أصل 225 وذلك بتزويدهم بمواد الإغاثة الأساسية وحزم المأوى الطارئة.

وعبر شريكها، مؤسسة يمن الخير للإغاثة والتنمية، شرعت المفوضية في تنفيذ اثنين من المشاريع سريعة التأثير في محافظة الجوف، شمال اليمن. سيقوم المشروع بتدريب النساء النازحات والنساء من المجتمع المضيف، واللاتي يعلن أسرهن، على الخياطة وصناعة الإكسسوارات والحلي اليدوية. وتهدف الدورات، التي يتوقع أن تستمر لمدة شهر، إلى تقوية الصلات بين النازحين والمجتمعات المضيفة، والرفع من مهارات النساء، وتقديم وسيلة لإدراج الدخل. وحال انتهاء الدورة، ستتلقى المشاركات في المشروع أدوات و مواد لمساعدتهن على البدء في مشروعات صغيرة.

الاستجابة للاجئين

في 16 سبتمبر، أقام مركز دراسات الهجرة واللاجئين بجامعة صنعاء حفلاً افتتاحياً لدورة مدتها ثلاثة أسابيع بدعم من المفوضية. يتضمن منهج الدورة جلسات عن مبادئ الحماية الدولية، وعديمي الجنسية، واللاجئين وحقوقهم في في التشريع الإسلامي، بالإضافة إلى المبادئ القانونية في القانون الدولي للاجئين. ويشارك في الدورة ما يقارب من 40 طالباً من كلية الشريعة والقانون.

بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والسكان، قامت شريكة المفوضية، الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية، بعقد ورشة عمل مدتها ثلاثة أيام في عدن عن احتمال تفشي الأمراض خلال موسم الأمطار. مع سيادة الخوف من حدوث تفشي آخر، حضر الجلسات 20 مشاركاً من عيادات تدعمها المفوضية حيث نوقشت مسائل متعلقة بالأمراض في اليمن (مثل الكوليرا).

لقد تسبب التصعيد الأخير في الحديدة في نزوح 500 عائلة. لقد لاحظت المفوضية النزوح من القرى في مديرية الدريهمي إلى مدينة الحديدة. في 16 سبتمبر، شرعت شريكة المفوضية، جمعية جيل البناء للتنمية الإنسانية، في إجراء عملية تقييم لاحتياجات العائلات النازحة من الحديدة إلى مديريات السخنة وباجل والمنصورية. وبالإضافة إلى هذا، قامت المفوضية وشريكها اتحاد نساء اليمن بتوزيع مواد الإغاثة الأساسية على 450 عائلة نازحة من الحديدة بمحافظة إب.

وكجزء من استجابة الحديدة، ومنذ يونيو، أجرت المفوضية وشركاؤها تقييمات الحماية لأكثر من 57,000 عائلة. ولقد مكنت التقييمات المفوضية وشركاءها من تحديد احتياجات الأشخاص العاجلة المتعلقة بالمأوى والحماية. كما أن المفوضية مستمرة في توزيع مواد الإغاثة الأساسية وحزم المأوى الطارئة على العائلات في مناطق النزوح، بالإضافة إلى تقديم خدمات الحماية مثل المساعدة القانونية والمشورة النفسية الاجتماعية في ثمان مراكز مجتمعية للنازحين في أرجاء البلاد. ولقد وصلت المفوضية إلى 100,000 شخص من خلال استجابة الحديدة.

استجابة للاحتياجات المتزايدة، وزعت المفوضية المساعدات النقدية التي تشتد الحاجة إليها على حوالي 22,000 عائلة (140,000 شخص) في شهر أغسطس وحده. ولقد بلغت قيمة المساعدات النقدية التي تم توزيعها أكثر من ملياري ريال يمني (ما يقارب أربعة ملايين دولار أمريكي). وأخذاً في الاعتبار حاجتهم الماسة إلى المأوى، فقد خصصت 73% من المساعدات النقدية ليستخدامها النازحون كمنح للإيجارات. وبالإضافة إلى هذا، شرعت المفوضية في سبتمبر في أنشطة توزيع مساعدات نقدية خاصة بمواد الإغاثة الأساسية، مستهدفة 1,800 عائلة نازحة في محافظتي عدن ولحج. ولقد تلقت حوالي 600 عائلة "المساعدات النقدية لمواد الإغاثة الأساسية"، كما تم إحالة 927 عائلة أخرى في محافظات عدن ولحج والحديدة إلى المفوضية من أجل تلقي مساعدات مماثلة.

استعداداً للعام الدراسي 2018/2019، حققت المفوضية تقدماً، بالتعاون مع السلطات المحلية، في إخلاء تسع مدارس في صنعاء كانت تستخدم لاستضافة حوالي 300 عائلة من الحديدة. ولقد تم إخلاء ست من المدارس التسعة، وتم إجراء تقييمات الحماية لتقييم احتياجات النازحين العاجلة. حتى الآن، قدمت المفوضية المنح النقدية إلى 280 من العائلات المتضررة على هيئة منح للإيجار. وتدير